https://farid.ps/articles/israel_is_holding_thousands_of_palestinians_hostage/ar.html

انتهاكات إسرائيل الطويلة للقانون الدولي، وضع الرهائن للمعتقلين الفلسطينيين، وطريق الحل

على مدى عقود، انخرطت إسرائيل في ممارسات تنتهك القانون الدولي وحقوق المعتقلين الفلسطينيين، معرضة إياهم للاعتقال التعسفي دون تهم ومعاملة قاسية، بما في ذلك التعذيب والعنف الجنسي. هؤلاء المعتقلون، المحتجزون دون إجراءات قانونية في ظروف مروعة، يجب تصنيفهم كرهائن بسبب الطبيعة القسرية والتعسفية لاعتقالهم. يمكن لإسرائيل تأمين إطلاق سراح رهائنها المحتجزين لدى حماس وتقليل احتمال الهجمات بوقف ممارسة الاعتقال التعسفي، وإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، والالتزام بالمعايير القانونية الدولية، معالجة بذلك أحد الأسباب الجذرية للصراع.

عقود من انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان

استخدام إسرائيل للاعتقال الإداري—احتجاز أفراد دون تهم أو محاكمة—يعود لعقود ويشكل انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يضمن الحق في الحرية (المادة 9) ومحاكمة عادلة (المادة 10)، بينما يعزز العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صادقت عليه إسرائيل في 1991، هذه الحقوق بموجب المادتين 9 و14. اتفاقية جنيف الرابعة، المطبقة على إسرائيل كقوة احتلال، تحد من الاعتقال دون محاكمة في الأراضي المحتلة، لكن استخدام إسرائيل الروتيني للاعتقال الإداري ينتهك هذه المعايير. فريق الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي صنف هذه الممارسة باستمرار كتعسفية، خاصة بسبب غياب الشفافية والتدابير القانونية للمعتقلين.

حجم هذه الممارسة مذهل. قبل 7 أكتوبر 2023، كان حوالي 1,300 فلسطيني محتجزين في الاعتقال الإداري، وارتفع العدد إلى أكثر من 3,400 بحلول أوائل 2025. البيانات التاريخية تظهر أن هذه ليست ظاهرة حديثة؛ دراسة أجراها دانيال جيه إن ويشوت في 2015 وثقت انتهاكات منهجية من 2005-2012، مع 60 حالة تعذيب جنسي بين آلاف المعتقلين، مما يشير إلى نمط طويل الأمد. لجنة الأمم المتحدة في 2024 صنفت هذه الممارسات كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مستشهدة بطبيعتها المنهجية.

المعاملة القاسية للمعتقلين

يواجه المعتقلون الفلسطينيون ظروفًا لا تطاق، معرضين للتعذيب، والعنف الجنسي، والإهانة التي تنتهك اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تحظر المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. دراسة 2015 وثقت التجريد القسري من الملابس، التحرش الجنسي اللفظي، والاعتداءات الجسدية مثل ضغط الأعضاء التناسلية والاغتصاب بجسم حاد. بعد 7 أكتوبر 2023، تصاعدت الانتهاكات: تقارير وثقت الضرب المؤدي إلى كسر الضلوع، الصعق الكهربائي، الإغراق بالماء، الحروق، والاغتصاب بأجسام وكلاب. تعرضت معتقلة في مركز شرطة كريات أربع لتهديد بالاغتصاب وهي معصوبة العينين، وأفاد خبراء الأمم المتحدة بوفاة 53 معتقلًا بحلول أغسطس 2024 بسبب سوء المعاملة، مع ظهور علامات التعذيب في التشريح.

تكتيكات الإهانة شائعة، مثل تجريد المعتقلين من ملابسهم، التبول عليهم، وإجبارهم على أفعال مهينة مثل غناء أغاني إسرائيلية أو الركوع أثناء العد. هذه الظروف، التي تؤثر حتى على الأطفال بعمر 14 عامًا بحلول مارس 2025، تظهر تجاهلاً منهجيًا لكرامة الإنسان والقانون الدولي.

المعتقلون الفلسطينيون كرهائن

نظرًا لغياب التهم، المحاكمة، أو الإدانة، والطبيعة القسرية لاحتجازهم، يجب تصنيف المعتقلين الفلسطينيين كرهائن وليس سجناء. اتفاقية 1979 ضد أخذ الرهائن تعرف الرهائن كأفراد محتجزين لإجبار طرف ثالث على التصرف، لكن المصطلح يمكن أن ينطبق أيضًا بلاغيًا على ممارسات الدول التي تحرم الأفراد من الحرية بشكل تعسفي لأغراض سياسية أو أمنية. الاعتقال الإداري، المستخدم لقمع المقاومة الفلسطينية وغالبًا يتضمن تعذيبًا لانتزاع اعترافات، يناسب هذا النمط. الانتهاكات المنهجية—التي تهدف إلى الإهانة والتدنيس—تتماشى مع النية القسرية النموذجية لأخذ الرهائن. منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية تصف هذه الاعتقالات بالتعسفية، مشيرة إلى أوجه تشابه مع الرهائن المحتجزين في غزة، رغم توقفها عن استخدام المصطلح القانوني. تصنيف المعتقلين كرهائن يبرز عدم شرعية وخطورة أفعال إسرائيل، مميزًا إياها عن السجن القانوني.

طريق الحل: إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين ووقف الاعتقال التعسفي

يمكن لإسرائيل تأمين إطلاق سراح رهائنها المحتجزين لدى حماس وتقليل احتمال الهجمات معالجة السبب الجذري للشكاوى الفلسطينية: الاعتقال التعسفي وسوء المعاملة. أخذ حماس للرهائن، رغم كونه غير قانوني بموجب اتفاقية الرهائن، يهدف صراحة إلى التفاوض على إطلاق سراح متبادل، كما رأينا في صفقة جلعاد شاليط 2011 (1,027 سجينًا فلسطينيًا مقابل جندي إسرائيلي واحد) وصفقة وقف إطلاق النار في نوفمبر 2023 (105 رهائن مقابل 240 معتقلًا فلسطينيًا). حتى أكتوبر 2024، لا يزال 97 رهينة إسرائيلية في غزة، مع سعي حماس لتبادل أوسع للسجناء. بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين—خاصة أكثر من 3,400 في الاعتقال الإداري—يمكن لإسرائيل تسهيل إطلاق سراح متبادل، حيث أظهرت حماس استعدادها للتفاوض على هذه الشروط.

علاوة على ذلك، وقف ممارسة الاعتقال التعسفي سيعالج أحد المحركات الرئيسية للتطرف الفلسطيني. هجوم 7 أكتوبر 2023، الذي قتل 1,200 شخص وأخذ 251 رهينة، كان مدفوعًا جزئيًا بالعدد الكبير من المعتقلين الفلسطينيين—أكثر من 9,500 بحلول أبريل 2024، العديد منهم محتجزون دون تهم في ظروف تعذيبية. هذا الظلم المنهجي يغذي الاستياء والعنف، حيث تستغل جماعات مثل حماس محنة المعتقلين لتبرير الهجمات. إنهاء الاعتقال الإداري، الالتزام بالقانون الدولي، وضمان معاملة إنسانية لأي شخص محتجز قانونيًا سيقلل من الحافز لمثل هذه الهجمات، معالجًا شكوى أساسية في الصراع.

الحجج المضادة والرد عليها

قد تدعي إسرائيل أن الاعتقال الإداري ضروري للأمن، لمنع الهجمات عبر احتجاز التهديدات المشتبه بها. لكن غياب الإجراءات القانونية، الأدلة السرية، والانتهاكات المنهجية تقوض هذا التبرير. وثقت الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان أن العديد من المعتقلين، بما في ذلك الأطفال، لا يشكلون تهديدًا حقيقيًا، وغالبًا ما تستهدف الممارسة الناشطين والمدنيين كشكل من العقاب الجماعي. علاوة على ذلك، حجم الانتهاكات—التعذيب، العنف الجنسي، والوفيات في الحجز—لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة أمنية، حيث تنتهك الحقوق غير القابلة للانتهاك بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والعهد الدولي. إطلاق سراح

المعتقلين وإصلاح ممارسات الاعتقال لن يتوافق فقط مع القانون الدولي بل سيضعف أيضًا رواية جماعات مثل حماس، مما يقلل من قدرتهم على حشد الدعم من خلال قضية المعتقلين.

الخلاصة

ممارسة إسرائيل الممتدة لعقود بالاعتقال التعسفي دون تهم، إلى جانب التعذيب، والعنف الجنسي، والإهانة للمعتقلين الفلسطينيين، تشكل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنسان، كما هو موضح في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي، اتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقيات جنيف. هؤلاء المعتقلون، المحتجزون في ظروف قسرية وغير إنسانية، يجب تصنيفهم كرهائن ليعكسوا عدم شرعية وخطورة احتجازهم. بإطلاق سراح هؤلاء الرهائن الفلسطينيين ووقف الاعتقال التعسفي، يمكن لإسرائيل تأمين إطلاق سراح رهائنها المحتجزين لدى حماس، كما أظهرت صفقات الإطلاق المتبادل السابقة، وتقليل احتمال الهجمات الناتجة عن الشكاوى بشأن معاملة المعتقلين. هذا النهج سيجعل إسرائيل متوافقة مع التزاماتها الدولية، يعالج سببًا جذريًا للصراع، ويمهد الطريق لحل أكثر عدالة.

المراجع الرئيسية

- ويشوت، د. ج. إن. (2015). التعذيب الجنسي للرجال الفلسطينيين
- منظمة العفو الدولية: حالات مروعة من التعذيب
- منظمة العفو الدولية: إطلاق سراح الرهائن والمعتقلين
- مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: المعتقلون الفلسطينيون محتجزون تعسفيًا
- خبراء الأمم المتحدة: تصاعد استخدام التعذيب
- لجنة الأمم المتحدة: تقرير عن الأراضي الفلسطينية المحتلة
- إحصاءات عدالة
- بتسيلم: الاعتقال الإداري
- دفاع عن الأطفال الدولي: أصغر طفل فلسطيني في الاعتقال
- سي إن إن: حرب إسرائيل-حماس: ذكرى 7 أكتوبر
- الغارديان: إطلاق سراح جلعاد شاليط مقابل تبادل
- الجزيرة: يوم السجين الفلسطيني